



حاجز للجيش «الشرعي» عند قصر العدل

الخطة الامنية تستهدف تعزيز هيمنة الجبهة اللبنانية على الدولة والجيش

الجبهة الفاشية تواصل قمعها تحت ستار «الامن الذاتي»، والجيش يحمي مواقعها في بكفيا...
سركيس نصح الحركة الوطنية بالرضوخ «للجبهة اللبنانية» في الجنوب «لانها الاقوى»

النظام في ايام الرئيس السابق فرنجية : « ناموا وابوابكم مفتوحة » ، ولكن كيف تمت ترجمة هذا الشعار على الصعيد العملي ؟
ان الحد الأدنى للامن الذي يطالب به المواطن الجنوبي منذ عام 1968 هو منع الاعتداءات « الاسرائيلية » عليه وعلى اراضيه ليستطيع العيش عليها . ومن خلالها ، محتفظ بكرامته

■ ■ ■ الكئاب تستولي على طائرة هوكر هنتر ؟؟

● افادت بعض المعلومات ان طائرة الهوكر هنتر التابعة لسلاح الجو اللبناني والتي فقدت خلال تحليقها فوق البترون اخيرا ، هبطت في مطار حامات الكتائب ، ضمن خطة كتائبية لتجريب سلاح الطيران وشمل فاعليته لان المطارات تقع ضمن مناطق تواجد قوات الردع ، وتضيف هذه المعلومات ان الكئاب مصممة على مواصلة معركتها في الشمال وانها قد تستخدم الطائرة لضرب قصر فرنجية كرد على اي خطوة يقوم بها ضد الوجود الكتائبي في الشمال ، كذلك ترددت بعض الانباء حول ارتباط الملازم اول اوسطا قائد الطائرة بحزب الجميل .

■ ■ ■ والجميل يحذر

● في احد تصريحاته اليومية خلال الاسبوع الماضي اكد بيار الجميل ان « الخطة الامنية » ما هي الا محاولة ، اذا فشلت حل الدمار بلبنان . واذا كان الجميل يهدف الى القول بضرورة انتاج « الخطة الامنية » فانه لا ينسى ان يحذر السلطة بان الخطة ان لم تكن لصالحه فان الولايات ستصل على لبنان لانه لن يقف مكتوف الايدي ، ولكن هل ستتخذ السلطة موقفا مناهضا لصالح الجميل وحزبه ، خصوصا بعد ان انزلت جيشها لحماية منزله في بكفيا ، وهي التي لم تفكر يوما بحماية اي مواطن هارب من قمع الكئاب ؟

الحدث عن الخطة الامنية التي اعدتها الجهات المختصة بتكليف من الحكومة ورئيس الجمهورية . يكثر في الاونة الاخيرة ، خصوصا على لسان الاوساط الرسمية والنيابية . ومع ان بنود هذه الخطة لم تعلن بأكملها الا ان خطوطها العريضة باتت واضحة وتتخلص « بيسط سلطة الدولة على كل لبنان » من خلال انزال الجيش « الشرعي » ليسانع قوات الردع العربية وقوى الامن الداخلي وقوات الامم المتحدة في حفظ الامن تمهيدا للحلول محلها .

والتعديلات التي سعت الحكومة الى ادخالها على بنود الخطة لم تمس جوهرها ، او جوهر الاداة التي ستفقد ، كما يبدو من التصريحات ومجريات الاحداث ، بل اقتصر على تأجيل دخول الجيش الى مناطق محددة والتعجيل بدخوله الى مناطق اخرى تلبية لمصلحة النظام اللبناني وتحالفاته وهذه التعديلات لن تؤدي على اكثر تقدير سوى الى تأكيد جوهر هذه الخطة والاهداف التي ترمي الى الوصول اليها ، فما هو جوهر الخطة الامنية واهدافها ؟
ان الحديث العائم عن الامن والخطط الامنية لم يعد يعني الشيء الكثير بالنسبة للمواطن اللبناني الذي طالما علق اماله على شعارات السلطة البراقة و « نواياها الحذرة » . فقد كان شعار

الامنية ، لا للدفاع عن المواطن وارضه في الجنوب ، بل لقمع من يطالب بحقه في الحياة دون ان يضطر الى بيع نفسه الى الزعامات المحلية ، ولقمع من يجرؤ على الدفاع عن الجنوب وارضه وجماهيره . وكانت السنوات الست للعهد السابق ملائ بالقمع الديموي لتثبيت امن الاقلية الضعيفة الحاكمة على حساب امن الجماهير اللبنانية جميعها : فمزارعو التبغ نالوا حصتهم من قوى امن نظام « ناموا وابوابكم مفتوحة » وهو نفسه نظام « لبنان الاخضر » ، وعمال غندور ايضا وفلاحو عكار . والطلاب من اصغر تكميلية الى اكبر جامعة ، ثم صيادو السمك في صيدا دفعوا ضريبة المطالبة السلمية بحقهم في الاستمرار بكسب الرزق امام جشع شركة بروتين المتواطئة مع الدولة . وكان من الطبيعي ان تأتي الحرب الاهلية توتيجا لجمال سياسة النظام في العهد السابق . فهل تختلف « الخطط الامنية » الراهنة عن سابقتها ؟

■ ■ ■ لا امن ولا رغي

ان « الاهتمام » بالامن في عهد الرئيس سركيس بدأ منذ اللحظة الاولى لتوليته الحكم حين اطلق شعاره الشهير « الامن قبل الرغي » . واذا بنا بعد حوالي عام وتسعة اشهر نعيش بعيدين عن الامن والرغي معا ، وكان الكثيرون في البداية يجدون العذر للدولة الجديدة « التي لا تملك اداة تطبيق من خلالها الامن » غير ان انقضاء هذه الفترة الزمنية وتشكيل بدايات الاجهزة الامنية للدولة ، اذا اهلنا وجود قوات الردع كقوة امنية « تاتمر بامر النظام » ، يعتبر مؤشرا على الخط الامني الذي يتبعه النظام وعلى ترتيب الاولويات في اهتماماته بغض النظر عن الشعارات الكثيرة الجوفاء التي يطلقها بين حين وآخر .

لقد بدأ النظام اللبناني اعادة بناء اجهزته الامنية وجهاز الجيش على اسس واضحة الاهداف، فكان العمود الفقري لهذه الاجهزة : بركات وفعالي وحداد وكل الذين ساهموا في تشريد جماهير النبعة والكورة والجنوب والمناطق الشعبية عامة ، واذا كان تشكيل قيادات الجيش قد اعتمد رموزا من طائفة معينة فان الخطر يكمن ليس في اعتماد هذه الطائفة اساسا بل في اعتماد الرموز التي مارست طوال العهد السابق وطوال الحرب الاهلية دورا طائفي اولا ومعاديا للجماهير الفقيرة والجماهير الوطنية من مختلف الطوائف ثانيا ، فكان من الطبيعي ان يفرز هذا الاساس الطائفي والمعادي للجماهير الذي اعتمد في بناء الجيش والمؤسسات الوطنية ، ممارسات على شاكلته .
والنظام اللبناني اعلن منذ بداية حكم الرئيس سركيس هويته السياسية ومفهومه للامن كلما دعت المناسبة لذلك ، وكان هذا المفهوم يتركز دائما ، دون ادنى استثناء ، حول تطابق امن النظام وامن القوى الفاشية الانعزالية المتحالفة مع الكيان الصهيوني لقمع الجماهير اللبنانية وقواها الوطنية .
فحين اعلنت الحركة الوطنية ، ايام مراهنتها

درك الشرعية يسدل موار البضائع الاسرائيلية

الدولية - « الشرعية » المشتركة . . . ان الهدف الذي يرمي اليه العدو الصهيوني من خلال تمرير بضائعه بأسعار متهودة الى الجنوب تقل في معظم الاحيان عن سعر السلعة ذاتها في « اسرائيل » لا يمكن ان يخفى على احد فالعدو يحاول خلق حالة نفسية في الجنوب تجعل من التعامل معه امرا يوميا طبيعيا تمهيدا لربط الجنوب ثم الاقتصاد اللبناني بعجلة اقتصاد الكيان الصهيوني . . . خصوصا وان بيع السلع الصهيونية بأسعار متهودة سيؤدي الى ضرب الاقتصاد الجنوبي والى نزوح المزارعين الجنوبيين بحثا عن عمل اخر مما سيخلق حالة من الفراغ في الجنوب يساعد « اسرايل » في حماية حدودها .

لقد حذرت الحركة الوطنية في الجنوب من خطورة استمرار هذا النهج في التعامل مع العدو واعتبرت الاستمرار فيه خيانة وطنية - ونحن ننسأل عن مدى وطنية الشرعية التي تسمح بمرور بضائع القوات المحتلة على هواجرها وكيف سيكون الحال عند دخول كل « الشرعية » الى الجنوب ؟

● تشهد البوابات المفتوحة على الحدود الجنوبية ، برعاية التحالف الصهيوني - الانعزالي ، نشاطا ملحوظا منذ الاحتلال « الاسرائيلي » الاخير للجنوب . ولم يؤد الانسحاب الشكلي لقوات الاحتلال الى وقف تدفق السلع « الاسرائيلية » الى مناطق الجنوب والى العاصمة بيروت احيانا ، وما يلفت الانتباه في عملية استيراد البضائع « الاسرائيلية » ليس تعاون الميليشيات الفاشية مع الاحتلال، فهذا امر تعلنه هذه الميليشيات دون ادنى شعور بالحياء ، بل مرور هذه البضائع على الحواجز المشتركة للقوات الدولية والدرك اللبناني « الشرعي » الذي اعتبر دخوله الجنوب طليعة لدخول السلطة الرسمية

فالصنف تتحدث يوميا عن مصاردة بضائع « اسرائيلية » استهلاكية في صور وصيدا وقد قام الامن الشعبي بدور ملحوظ في هذا الاتجاه ، منبها من خطورة التعامل مع العدو وتأثيره على الصعيد الوطني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . . . الا ان البضائع استمرت في التسلسل عبر الحواجز

على نظام سركيس ، واعتباره قوة مستقلة عن « الجبهة اللبنانية » ، عن دعوتها للسلطة « الشرعية » لدخول الجنوب ضمن حل « متوازن » كان جواب سركيس لوفد الحركة الوطنية يتلخص بان الحل الوحيد هو رضوخ القوى الوطنية لارادة « الجبهة اللبنانية » في الجنوب لانها القوة الاساسية . وبالفعل لم يطبق « الصل المتوازن » لاصرار دولة « لبنان الجديد » على ان تكون التنازلات من طرف واحد هو الطرف الوطني ولهدف واحد هو انتهاء هذا الطرف لاستكمال فرض الهيمنة الفاشية على كل الجماهير اللبنانية .

وهين وجدت الجبهة الفاشية ان بإمكانها ، من خلال تحالفها مع « اسرايل » ، اتخاذ خطوة جديدة للسيطرة التامة على لبنان ، وجهت ضرباتها الى قوات الردع العربية (التي تاتمر بأمره الشرعية) في الفياضية وعين الرمانة وفي ضريات متفرقة في اكثر من موقع في لبنان ، ووقف النظام عمليا الى جانب القوى الفاشية ، فلم يعط غطاء شرعيا للردع الا بعد عدة ايام من بدء الصدامات وبشكل خجول جدا بينما نشطت الوساطات الرسمية مع دمشق لمنع توجيه ضربة للتحالف الشمعوني - الكتائبي الذي « استطاع » ان يحرك معه جزءا رئيسيا من « الجيش الشرعي » ضد قوات الردع ، مع العلم بان النظام اللبناني كان يجد نفسه متحمسا جدا عندما كان

« المطلوب » قمع الطرف الوطني .

■ ■ ■ الامن للنظام وحلفائه فقط

ومن الملفت للنظر ان الخطوات الامنية التي اتبعها النظام جاءت مترافقة ومتجانسة على الدوام مع خطوات امنية اخرى تتخذها المنظمات الفاشية في مناطق سيطرتها ، فبناء الجيش الطائفي تمشى في خط متواز مع استمرار سيطرة التحالف الكتائبي - الشمعوني على ثكنات بأكملها وعلى اسلحة ثقيلة متطورة اتت من خلال الجيش او من خلال الاستيراد « الحر » واهيانا الاستيراد باسم الجيش كما ذكرت الصحف الخارجية عن اطار مقص الرقابة .

ولم يلمس المواطن يوما ان النظام ابدى انزعاجه من هذه الحال ، انما على العكس كان هم النظام الدائم التصدي لمن يقف في وجه الاحتلال في الجنوب والاعلان والعمل على ضرورة انتهاء هذا الوضع الوطني . كما ترافق انزال الجيش بتركيبته المفضوحة ، الى طريق الشمال وبعض المناطق الاخرى ، كالعديلة ، مع اعلان الكتائب واصرارها على تمسكها « بالامن الذاتي » ، وتعايشت هواجز « الجيش الشرعي » مع هواجز واسلحة القوى الفاشية ، التي واصلت من خلال اجهزتها الامنية فرض الضوابط والاتجار